لانا نقول هذا انما يرد على من يقول بانتفا الايمان بانتفا شي من الاعمال او الترك
كما هو مذهب المعتزلة لا على من يقول ببقايه ما بقي التصديق كما هو مذهب السلف
الا ان الزيادة والنقصان على هذا تكون في كمال الايمان لا في اصله والى هذا الامام الرازي مال
رحمه الله تعالى كما ياتي عنه و للعطف على مقدر اشعر به الكلام والتقدير والخلف
في قبول الايمان الزيادة والنقص مقبل بقبوله اياهما ورجح و قيل اي وقال جماعة
منهم ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى وكثير من العلما واختاره امام الحرمين
ان الايمان لا يزيد ولا ينقص لانه اسم للتصديق البالغ حد الجزم والاذعان ولا يتصور
فيه الزيادة والنقصان والمصدق اذا ضم الطاعات اليه وارتكب المعاصي فتصديقه بحاله
لم يتغير اصلا وانما يتفاوت اذا كان اسما للطاعات المتفاوتة قلة وكثرة على ما ذهب
اليه القلانسي مجيب عما احتج به الاول بوجوه منها ان المراد الزيادة بحسب الدوام
والثبات وكثرة الازمان والساعات وهذا ما قال امام الحرمين النبي يفضل من عداه
باستمرار تصديقه وعصمة الله تعالى اياه من مخامرة الشكوك والتصديق عرض
لا يبقى فيقع للنبي صلى الله عليه وسلم متواليا ولغيره على الفترات فيثبت للنبي عليه الصلاة والسلام
اعداد من الايمان لا يثبت لغيره الا بعضها فيكون ايمانه اكثر والزيادة بهذا المعنى
مما لا نزاع فيها وما يقال ان حصول المثل بعد انعدام الشي لا يكون زيادة فيه كسواد
الجسم مدفوع بان المراد زيادة اعداد حصلت وعدم البقا لا ينافي ذلك ومنها
ان المراد الزيادة بحسب زيادة ما يؤمن به والصحابة رضوان الله عليهم اجمعين كانوا
امنوا في الجملة وكان ياتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص
وحاصله ان الايمان واجب اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا والناس متفاوتون
في ملاحظة التفاصيل كثرة وقلة فيتفاوت ايمانهم زيادة ونقصانا ولا يختص ذلك
بعصر النبي عليه الصلاة والسلام على ما يتوهم لان الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن
في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم ولا خفا في ان التفصيلي اريد بل اكمل على ما مر
تحريره ومنها ان المراد زيادة ثمرته واشراق نوره في القلب فانه يزيد بالطاعات
وينقص بالمعاصي وهذا مما لا خفا فيه وهذه الوجوه مبنية في ذلك على انه لم يثبت
ان التصديق في نفسه لا يقبل التفاوت وهو محل النزاع كما سبق انفا و ينبغي ان
تكون للاستيناف لا للعطف اذ ليس مدخولها من جملة الخلاف السابق كما جرت
عادتهم بذكره مجملا وعطف مفصله عليه والمعنى انه اشتهر بين القوم جعل
النزاع في قبول الايمان الزيادة والنقصان على الخلاف الحقيقي و قيل اي وقال
جماعة منهم فخر الدين الرازي انه لا خلف اي لا اختلاف حقيقيا بين الفريقين
بل في حال ووجه التوفيق بينهما ان ما يدل على ان الايمان لا يتفاوت مصروف الى اصل الايمان
وما يدل على انه يتفاوت مصروف الى الكامل منه فالخلاف في هذه المسئلة فرع تفسير

التفاوت

فان قلت

٧٦

فان قلت هو التصديق فلا تفاوت وان قلنا هو الاعمال فيتفاوت وقال امام الحرمين اذا حملنا
الايمان على التصديق فلا يفضل تصديق تصديقا كما لا يفضل علم علما ومن حمله على الطاعة
سرا وعلنا وقد مال اليه القلانسي فلا يبعد اطلاق القول بانه يزيد بالطاعة
وينقص بالمعصية ولما كان هذا القيل منعه ظاهر وهو ان لقايل ان يقول لا نسلم
ان التصديق لا يتفاوت بل يتفاوت قوة وضعفا كما في التصديق بطلوع الشمس والتصديق
بحدوث العالم لانه اما نافيه الاعتقاد المقابل للتفاوت او يبتني عليه وقلة وكثرة
كما في التصديق الاجمالي والتفصيلي الملاحظ لبعض التفاصيل واكثر واكثر فان ذلك
من الايمان لكونه تصديقا بما جا به النبي صلى الله عليه وسلم اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا
فيما علم تفصيلا لا يقال الواجب تصديق يبلغ حد اليقين وهو لا يتفاوت لان
التفاوت لا يتصور الا باحتمال النقيض لانا نقول اليقين من باب العلم والمعرفة
وقد سبق انه غير التصديق ولو سلم انه التصديق وان المراد ما يبلغ حد الاذعان
والقبول ويصدق عليه المعنى المسمى بكرويدن ليكون تصديقا قطعا فلا نسلم
انه لا يقبل التفاوت بل لليقين مراتب من اجلى البديهيات الى اخفى النظريات وكون
التفاوت راجعا الى مجرد الجلا والخفا غير مسلم بل عند الحصول وزوال التردد التفاوت
بحاله وكفاك قول الخليل صلوات الله عليه مع ما كان له من التصديق ولكن ليطمئن قلبي
وعن علي رضي الله عنه لو كشف الغطا ما ازددت يقينا على ان القول بان المعتبر في حق الجمهور
هو اليقين وانه ليس للظن الغالب الذي لا خطر معه النقيض بالبال حكم اليقين
محل بحث اذ قد تقدم في مباحث التقليد خلافه اشار الى التبري من عهدة التزام
الجزم به بقوله كذا قد نقلا اي قد نقل القوم هذا القيل من حيث وقوعه في حكايتهم
نقلا مائلا لا نقلنا هنا من حيث وقوعه في حكاية النظم من غير ان يكون في حكايته اياه
خللا موجبا لاشكاله بل اشكاله لذاته فليتامل فائدة قد تضمن حديث جبريل
بيان الايمان والاسلام والاحسان فاما الاولان فقد وقفت على حقيقتهما واما الثالث
فهو مراقبته تعالى في العبادة الشاملة لهم حتى تخرج على الكمال من الاخلاص وغيره
لانه كمال بالنسبة اليهما ولهذا اخره في الحديث عنهما تتمة الاولى ذهب جمع
جم من الحنفية الى ان الايمان مخلوق وكلام ابي حنيفة صريح فيه وقال اخرون منهم
غير مخلوق وهما متفقان على ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبالغ جمع
منهم فكفروا من قال بخلقه لما يلزم عليه من خلق كلامه تعالى لانه تعالى قال
فاعلم انه لا اله الا الله فاذا تكلم بها قاطع بكلامه عاسن مخلوق كان قارى اية مصير
قاريا لكلامه تعالى حقيقة ورد بان هذا جهل وغباوة اذ الايمان بالاتفاق اما
التصديق بالجنان او مع الاقرار باللسان وكل منهما فعل العبد وهو مخلوق لله تعالى
وبانه يلزمهم ان كل ذاكر بل متكلم بغير اجزا القران وافق كلامه اجزا من القران كذا قام